الأمم المتحدة

A/HRC/32/23

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

تقدَّم هذه الدراسة التحليلية بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٩. وتبحث مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه الدراسة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة؛ وما يتصل بذلك من الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى؛ وعناصر نهج قائم على الحقوق بشأن التصدي لتغير المناخ ومنافعه. وتُختتم الدراسة بعدة توصيات.

GE.16-07407(A)

1607407

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – آثار تغير المناخ على التمتع بالحق في الصحة ٣

ألف – الأثار الأساسية لتغير المناخ على الصحة ٦

باء – الآثار غير المتناسبة على الأشخاص والمجموعات الموجودين في أوضاع هشة ١٠

ثالثاً – الالتزامات والمبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنطبق في سياق تغير المناخ ١٣

رابعاً – تغير المناخ والحق في الصحة ١٦

خامساً – الأخذ بنهج قائم على الحقوق بشأن الصحة والعمل المناخي ١٨

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٠

أولاً- مقدمة

١- تقدَّم هذه الدراسة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٩، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إجراء دراسة تحليلية مفصلة، بالتشاور مع الجهات المعنية ذات الصلة، بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

٢- وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، عمَّمت المفوضية مذكرة شفوية واستبياناً على الدول الأعضاء وطلبت منها تقديم مساهمات لأغراض الدراسة المذكورة. وأُرسلت أيضاً رسائل إلى الجهات الأخرى المعنية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ولُخِّصت المساهمات الواردة في ورقة غرفة اجتماعات[(١)] أعدتها المفوضية قبل حلقة النقاش المتعلقة بتغير المناخ والحق في الصحة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦[(٢)]. وقد استرشدت الدراسة بما جاء في حلقة النقاش وبالبيانات المكتوبة المذكورة أعلاه وبالبحوث المستقلة.

٣- وفي هذه الدارسة، تبحث المفوضية آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة، وما يتصل بذلك من الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى، كما تبحث عناصر ومنافع نهج قائم على الحقوق بشأن التصدي لآثار تغير المناخ على صحة الإنسان. وتُختتم الدراسة بتوصيات محددة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة، في سياق تغير المناخ.

ثانياً- آثار تغير المناخ على التمتع بالحق في الصحة

٤- جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف ولا للتجزئة، وهي متكاملة ومترابطة. وتبرز هذه الخصائص بوضوح في سياق الحق في الصحة. ويتوقف التمتع بالحق في الصحة على توافر جملة أمور منها الخدمات الصحية الجيدة، وظروف العمل الآمنة، والسكن اللائق والغذاء والمياه والصرف الصحي، والبيئة الصحية، والتعليم، على أساس عدم التمييز، كما يتوقف على مشاركة الجهات المعنية مشاركة واسعة في صياغة السياسة العامة للصحة وفي تنفيذها[(٣)].

---

(١) يتاح الاستبيان والمساهمات الأصلية الواردة وملخصها في الموقع التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/StudyImpact.aspx. وفي هذه الدراسة، يُحال إلى مساهمات الجهات المعنية على النحو التالي "مساهمة (اسم الجهة المعنية)".

(٢) يرد التقرير الموجز لحلقة النقاش في الوثيقة A/HRC/32/24. وتتاح البيانات الكاملة في الموقع التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/StudyImpact.aspx.

(٣) تبين اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة ٣ من تعليقها العام رقم ١٤(٢٠٠٠) المتعلق بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، أن الحق في الصحة يرتبط ارتباطاً وثيقا بإعمال حقوق الإنسان الأخرى ويعتمد على ذلك.

ويشكل تغير المناخ أمراً حقيقياً، وينجم بالأساس عن انبعاثات غازات الدفيئة الآتية من الأنشطة البشرية، وهو يساهم في جملة أمور منها زيادة تواتر الظواهر الجوية والكوارث الطبيعية الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وموجات الحر، والجفاف، وانتشار أمراض المناطق المدارية والأمراض المنقولة بالنواقل[٤]. وتُغير هذه الظواهر الشديدة النظم الإيكولوجية، وتعرقل الإنتاج الغذائي وإمدادات المياه، وتضر بالهياكل الأساسية والمستوطنات، وترفع معدلات الاعتلال والوفيات. وهي مسؤولة أيضاً عن تشريد المجتمعات المحلية المتأثرة، التي تعاني من إحدى النتائج الخطيرة لهذه الظواهر وهي زيادة حالات سوء الصحة العقلية والبدنية. ولذلك يهدد تغير المناخ بشكل مباشر وغير مباشر التمتع الكامل والفعلي بمجموعة من حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق في الحياة، والمياه، والصرف الصحي، والغذاء، والصحة، والإسكان، وتقرير المصير، والثقافة، والتنمية.

٥- إن من يتكبد بشكل غير متناسب العديد من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل فقدان سبل العيش وانخفاض المحاصيل، وتدمير المنازل، وزيادة أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي، هم أشخاص ومجتمعات محلية يعيشون أصلاً في أوضاع سيئة بسبب عوامل منها الموقع الجغرافي أو الفقر أو نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو الخلفية الإثنية أو الثقافية، ولم يساهموا على مر التاريخ إلا بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة. ويبين التقرير الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الأشخاص المهمشين اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو مؤسسياً أو بأي شكل آخر يتأثرون بوجه خاص بتغير المناخ وكذلك ببعض إجراءات التكيف والتخفيف[٥]. وعلى سبيل المثال، يمكن لصناعات الوقود الأحيائي والطاقة الكهرومائية والجهود الرامية إلى حفظ الغابات أن تساهم في انعدام الأمن الغذائي والتشرد. وثمة مخاطر تشرد كبيرة تواجه الأشخاص والمجتمعات المحلية، وحتى دول برمتها، في الأراضي الساحلية المنخفضة والتندرا والجليد القطبي الشمالي والأراضي القاحلة وغيرها من النظم الإيكولوجية والأقاليم الهشة المعرضة للخطر، والذين يعتمدون على هذه الأراضي من أجل السكن والمعيشة.

٦- وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن تغير المناخ يؤثر على الصحة الآن وسوف يؤثر عليها مستقبلاً. وتصف هذه المنظمة المخاطر الصحية الرئيسية التي يطرحها تغير المناخ ومنها موجات الحر الشديد والحرائق؛ وزيادة انتشار الأمراض المنقولة بالنواقل وبالأغذية والمياه؛ وزيادة احتمال نقص التغذية؛ وفقدان القدرة على العمل في أوساط المجموعات السكانية الضعيفة. وتشمل المخاطر المحتملة الإضافية: انهيار النظم الغذائية؛ ونشوب نزاعات عنيفة مرتبطة بندرة الموارد وتنقُّل السكان؛ وتفاقم الفقر. ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من أوجه التفاوت القائمة في مجال

(٤) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *تغير المناخ ٢٠١٤: التقرير التجميعي*.

(٥) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *تغير المناخ ٢٠١٤: الآثار، والتكيف، وهشاشة الأوضاع: ملخص لصانعي السياسات*، ص ٦.

الصحة سواء بين المجموعات السكانية أو داخلها، و"من المرجح أن تكون الآثار الصحية المترتبة على تغيّر المناخ سلبية إلى حد بعيد إجمالاً"[٦].

٧- وتؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن صحة المجموعات السكانية البشرية تتأثر بتغيرات أنماط الطقس وبالجوانب الأخرى لتغير المناخ. وتحدث الآثار المباشرة على الصحة "بسبب التغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار وحدوث موجات الحرارة والفيضانات والجفاف والحرائق"، وفي الوقت نفسه وبشكل غير مباشر "قد تتضرر الصحة بسبب الاضطرابات الإيكولوجية الناجمة عن تغير المناخ (ضعف المحاصيل وتغير أنماط نواقل الأمراض)، أو بسبب ردود الأفعال الاجتماعية إزاء تغير المناخ (مثل تشرد السكان بسبب طول فترة الجفاف)[٧].

٨- ويفضي تغير المناخ في أشد حالاته إلى الوفاة. وقد عزت دراسة أجراها منتدى البلدان القابلة للتأثر بالمناخ حدوث ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة سنوياً على الصعيد العالمي إلى تغير المناخ[٨]. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، من المتوقع في الفترة ما بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ أن يتسبب تغير المناخ سنوياً في حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة إضافية ناتجة عن سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري فقط[٩]. وإذا أُخذت الوفيات المبكرة الناجمة عن تغير المناخ بعين الاعتبار، فستكون سبباً كافياً لاتخاذ إجراءات عاجلة. بيد أن المحددات الأساسية للصحة على كافة المستويات معرضة هي أيضاً للخطر جراء تغير المناخ، باعتباره عاملاً مضاعفاً للخطر. وحسب لجنة *لانسيت* المعنية بالصحة وتغير المناخ، يهدد تغير المناخ بتقويض ما تحقق من مكاسب في مجالي التنمية والصحة العالمية خلال نصف القرن الماضي[١٠]. وخلصت دراسة أُجريت مؤخراً إلى أن "الاحترار غير المخفف يُتوقَّع أن يؤدي إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي من خلال خفض متوسط الإيرادات العالمية بنسبة تقارب ٢٣ في المائة بحلول عام ٢١٠٠، ومن خلال زيادة التفاوت في الدخل على المستوى العالمي، المتصل بسيناريوهات تحدث بدون تغير المناخ"[١١].

---

(٦) مساهمة منظمة الصحة العالمية (انظر الحاشية ١ أعلاه)؛ منظمة الصحة العالمية، "العلاقة بين تغير المناخ والصحة"، صحيفة الوقائع رقم ٢٦٦، متاحة في الموقع التالي: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs266/ar/.

(٧) K.R. Smith and others, "Human health: impacts, adaptation, and co-benefits", *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability*, Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, p. 713

(٨) انظر DARA, *Climate Vulnerability Monitor: A Guide to the Cold Calculus of a Hot Planet*, 2nd ed. (2012).

(٩) انظر WHO, *Quantitative Risk Assessment of the Effects of Climate Change on Selected Causes of Death, 2030s and 2050s* (2014).

(١٠) انظر *Lancet* Commission on Health and Climate Change, "Health and climate change: policy responses to protect public health" (2015).

(١١) M. Burke, S.M. Hsiang and E. Miguel, "Global non-linear effect of temperature on economic production", *Nature*, vol. 527, pp. 235-239 (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

٩- وخلال حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان وفي التقارير المكتوبة التي قدمتها الجهات المعنية، اتفقت الجهات المعنية بشكل كبير على أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً لصحة الإنسان، وللمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة مثل الهواء النقي ومياه الشرب المأمونة والغذاء الكافي والمأوى الآمن (انظر A/HRC/32/24). ويتأكد هذا بتحليل الخبراء. فعلى سبيل المثال، تفيد تقديرات البنك الدولي بأن تغير المناخ قد يسفر عن افتقار ما بين بليون واحد وبليوني شخص إلى إمدادات المياه الكافية[١٢].

١٠- والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ هي آثار عالمية ومعاصرة ومن المتوقع زيادتها إلى حد كبير وفقاً لدرجة تغير المناخ التي تسجَّل في نهاية المطاف. وبناء على ذلك، يتطلب تغير المناخ استجابة عالمية وقائمة على الحقوق. وقد دأب مجلس حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة التابعة له ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على توجيه الانتباه إلى الروابط القائمة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ من خلال سلسلة من القرارات والتقارير والأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع، ومن خلال الدعوة إلى الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان[١٣]. ويمكن لنهج قائم على الحقوق بشأن تغير المناخ، مثلما دعت إليه مختلف قرارات المجلس[١٤]، أن يوجه السياسات العامة الدولية والإقليمية والوطنية وأن يعززها، من خلال تشجيع اتساق السياسات والرفاه البشري والتنمية المستدامة.

١١- ويعترف اتفاق باريس بشكل واضح بأهمية اتخاذ نهج قائم على الحقوق وبأهمية الحق في الصحة، ويدعو الدول إلى احترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الصحة، وإلى تعزيزها ومراعاتها في سياق الإجراءات المناخية التي يتخذها كل منها. وينبغي أن يستنير أي نهج قائم على الحقوق بفهم أفضل للآثار الأساسية لتغير المناخ على صحة جميع الأشخاص، ولا سيما من يعيشون في أوضاع هشة. وترد بعض هذ الآثار بالتفصيل أدناه.

ألف- الأثار الأساسية لتغير المناخ على الصحة

١- الآثار الصحية الناجمة عن الحر

١٢- حسب منظمة الصحة العالمية، ستساهم الزيادات المتوقعة في متوسط درجات الحرارة الموسمية وتواتر موجات الحر وشدتها في زيادة حالات الوفيات المرتبطة بالحر في صفوف الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً. ومقارنة مع مستقبل بدون تغير المناخ، يتوقع أن يسفر ذلك عما يقارب ٠٠٠ ٣٨ حالة وفاة إضافية سنوياً ابتداءً من عام ٢٠٣٠ وما يقارب ٠٠٠ ١٠٠ حالة وفاة إضافية سنوياً ابتداءً من عام ٢٠٥٠. وستكون الآثار الأكبر ملموسة في جنوب شرق آسيا[١٥].

(١٢) *تقرير عن التنمية في العالم: التنمية وتغير المناخ*، ص ٥.

(١٣) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/HRClimateChangeIndex.aspx.

(١٤) انظر القرارات ٢٣/٧، و٤/١٠، و٢٢/١٨، و٢٧/٢٦، و١٥/٢٩.

(١٥) WHO, *Quantitative Risk Assessment*.

١٣- وتساهم موجات الحر أيضاً في الأمراض التنفسية وأمراض القلب والأوعية الدموية، وتشكل خطراً على صحة الأشخاص العاملين في العراء أو في ظروف غير مهيأة بصورة فعالة من الناحية المناخية. وتشمل المخاطر الصحية المهنية ضربات الشمس التي تتطلب العلاج السريري كما تشمل الوفاة. ولارتفاع درجات الحرارة آثار أيضاً على إنتاجية العمالة والجهود الرامية إلى الحد من الفقر، حيث يزيد من ضعف السكان الفقراء خاصة في البلدان النامية التي يعاني الكثير منها أيضاً من ضعف الهياكل الأساسية الصحية[١٦].

٢- آثار تلوث الهواء

١٤- لا يتسبب تغير المناخ في تلوث الهواء، لكنه قد يؤدي إلى تفاقم بعض أشكال تلوث الهواء، وغالباً ما تكون مصادر انبعاثات غازات الدفيئة هي نفسها ملوثات الهواء. ومن شأن تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة أن يخفِّض مستويات انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الضارة الأخرى في الوقت نفسه. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعود بمنافع كبيرة على الصحة، بالنظر إلى التقديرات التي تشير إلى تسبب تلوث الهواء المنزلي وتلوث هواء الجو في قرابة ٤,٣ ملايين حالة وفاة و٣,٧ ملايين حالة وفاة سنوياً على التوالي[١٧]. وتُعزى أيضاً إلى ملوثات الهواء آثار صحية من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض التنفسية والتوحد[١٨]، وهي آثار قد تؤثر في نوعية الحياة وفي إنتاجية العمالة.

٣- الظواهر الجوية الشديدة والكوارث الطبيعية

١٥- تنتج الآثار المباشرة على الصحة عن أزمات منها الأعاصير وموجات الحر والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف وحرائق الغابات. ويساهم تغير المناخ في زيادة تواتر هذه الظواهر وحدتها وفي زيادة الآثار الصحية المرتبطة بها، التي تشمل الإصابة والإعاقة والوفاة وانتقال الأمراض المعدية. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يزيد تغير المناخ من مخاطر الفيضانات الساحلية جراء ارتفاع مستويات سطح البحر وتزايد حدة وتواتر الظواهر المناخية الشديدة. وبالإضافة إلى الوفيات، يمكن أن تسبب الفيضانات إصابات والتهابات ومشاكل في الصحة العقلية وفقدان الدخل والمحاصيل، كما يمكن أن تلحق أضراراً بمرافق المياه والصرف الصحي والهياكل الأساسية الأخرى مع ما ينجم عن ذلك من آثار صحية كزيادة العدوى بالأمراض المنقولة بالنواقل[١٩].

---

(١٦) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٧) انظر منظمة الصحة العالمية، "العلاقة بين تغير المناخ والصحة".

(١٨) انظر M.F. Cortez, "Air pollution exposure in pregnancy linked to autism in study"، (بلومبورغ، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(١٩) WHO, *Quantitative Risk Assessment*.

١٦- وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥، تأثَّر أكثر من ١,٥ بليون شخص بالكوارث، التي تؤثر في النساء والأطفال والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم[٢٠]. وتفيد تقديرات مركز رصد التشرد الداخلي بأن ٢٢,٥ مليون شخص قد تشردوا سنوياً على مدى السنوات السبع الماضية بسبب المناخ أو الكوارث المتصلة بالطقس[٢١].

١٧- ويشعر بآثار هذه الأزمات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة أكثر مما يشعر بها غيرهم. وعلى سبيل المثال، عندما تكون هناك أوجه تفاوت قائمة على نوع الجنس فيما يخص الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعاني النساء من ارتفاع معدلات الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية[٢٢]. وفضلاً عن ذلك، لوحظ وجود علاقة مباشرة بين وضع المرأة في المجتمع وإمكانية حصولها على الرعاية الصحية الكافية في أوقات الكوارث والصعوبات البيئية[٢٣].

٤- تزايد انتشار نواقل الأمراض

١٨- يساعد تغير المناخ في تزايد انتشار نواقل الأمراض بعدد من الطرق. وتدمِّر الكوارث الطبيعية الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض المنقولة بالمياه والحشرات. وعلى سبيل المثال، تتفشى الكوليرا لدى احترار المناخ وتكون الحشرات وغيرها من نواقل الأمراض شديدة الحساسية للحرارة والرطوبة وهطول الأمطار. وقد وسّع تغير المناخ إلى حد كبير نطاق تفشي حمى الضنك وقد يفعل الشيء نفسه مع الملاريا. وحالياً يعيش أكثر من نصف سكان العالم في منطقة يوجد فيها بعوض الحمى الصفراء، وهو الناقل الرئيسي لفيروس زيكا وحمى الضنك وشيكونغونيا. وتهدد درجات الحرارة المرتفعة بتوسيع هذا النطاق الجغرافي إلى حد أبعد. وبالإضافة إلى الأمراض السالفة الذكر، ربط المشاركون في حلقة النقاش والمجيبون على الاستبيان تغير المناخ بتفشي داء البريميّا، والإسهال، وحالات العدوى الفيروسية، والالتهاب السحائي، والفَيْروسُ النُّطَاقِيُّ الحُماقِيّ، والتهاب الكبد الفيروسي، وداء الليشمانيات، والشهاق[٢٤].

١٩- ولتغيرات المناخ آثار متعددة على انتقال الأمراض، بما في ذلك إطالة موسم انتقالها وتوسيع نطاقها الجغرافي. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن تؤدي هذه الآثار الإضافية إلى ٤٨ ٠٠٠ حالة وفاة إضافية ناجمة عن أمراض الإسهال عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و٦٠ ٠٠٠ حالة وفاة إضافية ناجمة عن الإصابة بالملاريا، بحلول عام ٢٠٣٠.

---

(٢٠) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٢١) *Global Estimates 2015: People Displaced by Disasters*, p. 8 (تموز/يوليه ٢٠١٥).

(٢٢) E. Neumayer and T. Plümper, "The gendered nature of natural disasters: the impact of catastrophic events on the gender gap in life expectancy, 1981-2002", *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 97 (3), pp. 551-566 (2007).

(٢٣) انظر WHO, "Gender inequities in environmental health"، الوثيقة EUR/5067874/151 (٢٠٠٨).

(٢٤) مساهمات متنوعة، منها مساهمة منظمة الصحة العالمية؛ و G. Mercer, "The link between Zika and climate change", *The Atlantic* (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦).

ومن شأن هذه الزيادات في الوفيات أن تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص الذين يعيشون في أفريقيا وجنوب شرق آسيا[٢٥].

٥- التغذية

٢٠- يؤثر تغير المناخ في التغذية بسبب التغيرات في المحاصيل وفقدان سبل العيش، وزيادة حالات الفقر، وانخفاض فرص الحصول على الغذاء والماء والصرف الصحي، وغير ذلك من الأمور. ويتسبب ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في تغير المناخ، ويخفِّض بصورة مباشرة محتوى البروتين والمعادن والفيتامينات في كثير من المحاصيل الغذائية الأساسية[٢٦]. وحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، من شأن ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية بدرجتين مئويتين أن يعرض ما بين ١٠٠ مليون و٤٠٠ مليون شخص إضافي لخطر الجوع وقد يسفر عن أكثر من ٣ ملايين حالة وفاة إضافية ناجمة عن سوء التغذية سنوياً[٢٧]. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقَّع أن يعاني ٢٤ مليون طفل إضافي من سوء التغذية بسبب تغير المناخ[٢٨]. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، سيسفر تغير المناخ عن قرابة ٠٠٠ ٩٥ حالة وفاة إضافية سنوياً بسبب نقص التغذية لدى الأطفال البالغين خمس سنوات أو أقل من العمر بحلول عام ٢٠٣٠[٢٩]. ولا يسهم نقص التغذية في المجاعة فحسب بل أيضاً في زيادة معدلات الاعتلال والوفيات جراء أمراض مثل الإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا والحصبة. وستكون هذه الآثار ملموسة بشكل غير متناسب في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في زيادة معدلات التقزّم الحاد لدى الأطفال بنسبة ٢٣ في المائة في وسط أفريقيا جنوب الصحراء وبنسبة ٦٢ في المائة في جنوب آسيا[٣٠].

٦- الآثار على الصحة العقلية

٢١- قد يكون لنتائج تغير المناخ أثر عميق على الصحة العقلية سواء من خلال أثرها المباشر أو من خلال أثرها على نظم الدعم الاجتماعي وعلى التقاليد الثقافية. فالأشخاص الذين يفقدون ديارهم أو أحباءهم أو الذين يتعرضون لحالات تهدد حياتهم يواجهون قدراً أكبر من مخاطر الوقوع في حالات التوتر والاضطراب، بما في ذلك اضطراب الإجهاد والاكتئاب التاليين

---

(٢٥) WHO, *Quantitative Risk Assessment*.

(٢٦) L. Ziska and others, *The Impacts of Climate Change on Human Health in the United States: A Scientific Assessment*, U.S. Global Change Research Program (Washington, D.C., 2016), pp. 189-216.

(٢٧) البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠*، الصفحتان ٤ و٥.

(٢٨) انظر G.C. Nelson and others, *Climate change: Impact on Agriculture and Costs of Adaptation*, International Food Policy Research Institute Washington, D.C., 2009).

(٢٩) WHO, *Quantitative Risk Assessment*.

(٣٠) S.J. Lloyd, R. Sari Kovats and Zaid Chalabi, "Climate change, crop yields, and undernutrition: development of a model to quantify the impact of climate scenarios on child undernutrition", *Environmental Health Perspectives*, vol. 119, pp. 1817-1823 (2011).

للصدمة[٣١]. ومصدر الآثار المناخية على الصحة العقلية هو التأثيرات المادية الفورية لتغير المناخ وتأثيراته التدريجية بشكل أكبر في البيئة والنظم البشرية والهياكل الأساسية[٣٢]. وعلى سبيل المثال، بينت دراسة بشأن تأثيرات تغير المناخ في الصحة العقلية أن الجفاف المطول يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات انتحار المزارعين، وإلى ضعف الصحة العقلية والإجهاد[٣٣].

٧- الآثار الأخرى لتغير المناخ على الصحة

٢٢- ينطوي تغير المناخ، بوصفه عاملاً مضاعفاً للمخاطر، على آثار صحية أكثر مما يمكن تناوله في هذا التقرير. وعلى سبيل المثال، يُعزى إليه التشرد والهجرة القسرية وانعدام الأمن ونشوب النزاعات العنيفة، وهي أمور تشكل جميعها مخاطر كبيرة على الصحة[٣٤]. ويؤثر أيضاً تراجع التنوع البيولوجي نتيجة لتغير المناخ في تطوير أدوية جديدة وفي إمكانية الحصول على الأدوية. وينطوي الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية على آثار بعيدة المدى على الصحة، والهياكل الأساسية، وخدمات النظام الإيكولوجي وسبل العيش التقليدية. ويؤدي تغير المناخ والكوارث الطبيعية المتصلة به إلى زيادة إضافية في الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات التي تكابد من أجل تخصيص موارد محدودة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

باء- الآثار غير المتناسبة على الأشخاص والمجموعات الموجودين في أوضاع هشة

٢٣- يشعر الفقراء والنساء والأطفال والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات والشعوب الأصلية وغيرهم من ضعفاء الحال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية الضعيفة من الناحية الجغرافية، بالآثار السلبية لتغير المناخ أكثر من غيرهم. والسكان الأكثر تأثراً بتغير المناخ هم السكان الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية والسواحل والجبال المرتفعة والصحارى والقطبين، وفي غير ذلك من النظم الإيكولوجية الحساسة[٣٥]. وعلى سبيل المثال، يعاني حالياً الأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية من مشاكل صحية متصلة بالمناخ ومن التأثر بظواهر جوية شديدة قد تسفر عن آثار صحية على الأمدين

---

(٣١) المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، البيان الذي أدلى به خلال حلقة النقاش المتعلقة بتغير المناخ والحق في الصحة المعقودة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٣٢) انظر S. Clayton, C. Manning and C. Hodge, *Beyond Storms & Droughts: The Psychological Impacts of Climate Change* (Washington, D.C., American Psychological Association and ecoAmerica, 2014).

(٣٣) S.K. Padhy and others, "Mental health effects of climate change", *Indian Journal of Occupational and Environmental Medicine*, vol. 19 (1), pp. 3-7 (2014).

(٣٤) انظر بيان المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة خلال حلقة النقاش؛ و S.M. Hsiang, M. Burke and E. Miguel, "Quantifying the influence of climate on human conflict", *Science*, vol. 341, issue 6151 (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

(٣٥) انظر منظمة الصحة العالمية، "العلاقة بين تغير المناخ والصحة".

القصير والطويل، منها الغرق والإصابات وزيادة انتقال الأمراض وتدني نوعية المياه وكمياتها[٣٦]. وفي الحالات القصوى، يهدد ارتفاع مستويات سطح البحر وجود بعض الدول الجزرية المرجانية التي يواجه سكانها التشرد الوشيك وما يرتبط به من آثار على الصحة البدنية والعقلية.

٢٤- وأكدت لجنة *لانسيت* المعنية بالصحة وتغير المناخ أن فئات معينة من السكان معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ على الصحة وذلك لأسباب منها أوجه تفاوت اجتماعية واقتصادية حالية ومعايير ثقافية وعوامل نفسية ذاتية[٣٧]. ويؤكد البنك الدولي أن الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من الصدمات المتصلة بالمناخ، وأن تغير المناخ قد يؤدي إلى عيش ١٠٠ مليون شخص إضافي في الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠[٣٨]. ويزيد تغير المناخ من تواتر الأمراض مثل الملاريا والإسهال، التي تؤثر في الفقراء أكثر من غيرهم، كما يوسع نطاق انتشارها. وأكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيضاً أن الخسائر الصحية جراء سوء التغذية الناجم عن تغير المناخ تحدث بالأساس في المناطق التي تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي[٣٩]. وتزيد أنواع التأثير هذه من النفقات المتصلة بالصحة ومن حالات الاعتلال في صفوف الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تلك النفقات، مما يساهم بشكل أكبر في حلقة الفقر المفرغة.

١- الآثار الصحية والشؤون الجنسانية

٢٥- من المحتمل أن تتفاقم الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بالمخاطر الصحية بسبب تغير المناخ[٤٠]. وعلى الصعيد العالمي، تقتل الكوارث الطبيعية النساء أكثر من الرجال، وتكون النساء الأصغر سناً أكثر عرضة للخطر. وتشير الأدلة إلى وجود اختلافات أيضاً فيما يخص قابلية التأثر بآثار تغير المناخ غير المباشرة والطويلة الأمد. فخلال فترات الجفاف على سبيل المثال تعاني النساء والفتيات من مشاكل صحية أكثر من غيرهن بسبب انخفاض توافر المياه الصالحة للشرب والطهي والنظافة الصحية، وبسبب انعدام الأمن الغذائي. وتعتمد عادة أفقر الأسر المعيشية في العالم على أكثر مصادر الطاقة تلويثاً في أنشطتها المنزلية مثل الطهي، التي تضطلع بها النساء والفتيات في أغلب الأحيان. ويُعزى إلى استخدام مصادر الطاقة هذه أكثر من ٤,٣ ملايين حالة وفاة سنوياً[٤١].

---

(٣٦) Smith and others, "Human health".

(٣٧) *Lancet* Commission, "Health and climate change".

(٣٨) انظر S. Hallegatte and others, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, Climate Change and Development Series (Washington, D.C., World Bank, 2016).

(٣٩) Smith and others, "Human health".

(٤٠) انظر WHO, *Gender, Climate Change and Health* (2014); and *Mainstreaming Gender in Health Adaptation to Climate Change Programmes: User's Guide* (2012).

(٤١) انظر منظمة الصحة العالمية، "العلاقة بين تغير المناخ والصحة".

٢- الآثار على صحة الأطفال

٢٦- يستأثر أيضاً العديد من البلدان الشديدة التأثر بتغير المناخ بنسب أعلى من الأطفال في صفوف سكانها عموماً. ووفقاً لما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يتأثر حق الطفل في الصحة بشكل خاص بتغير المناخ. ويتأثر الأطفال خصوصاً بالتغيرات في نوعية الهواء والمياه ودرجة الحرارة والرطوبة والأمراض المنقولة بالنواقل والمياه والأغذية، نظراً لنظمهم الفيزيولوجية والمناعية الأقل نمواً. ويتكبد الأطفال معظم العبء العالمي الحالي للأمراض الناجمة عن تغير المناخ، ومن المحتمل أن تزداد الأسباب الرئيسية لوفاتهم (الإسهال والملاريا وسوء التغذية) جراء آثار تغير المناخ. كما أن الأطفال أكثر عرضة من البالغين للوفاة بسبب المخاطر الطبيعية أو الموت نتيجة سوء التغذية أو الإصابات أو الأمراض التي تعقب هذه المخاطر[٤٢]. ويمكن لمخاطر الظواهر الجوية الشديدة وغيرها من التأثيرات المناخية أن تؤثر في مستقبل الأطفال بعدد من الطرق الخطيرة الأخرى. فعلى سبيل المثال، هناك علاقة بين هذه التأثيرات وارتفاع معدلات زواج الأطفال باعتباره عنصراً من استراتيجيات بقاء الأسرة على قيد الحياة[٤٣].

٢٧- ويؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب في المهمشين والمستبعدين من الأفراد والمجموعات، بمن فيهم أولئك الذين ترتبط أساليب حياتهم ارتباطاً وثيقاً بالبيئة، مثل أطفال السكان الأصليين. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الفوارق الصحية القائمة ويهدد مفهوم العدل بين الأجيال لأن الأطفال والأجيال المقبلة سيشعرون بآثاره بشكل أشد في حين أن مساهمتهم في إحداثه قليلة أو منعدمة.

٣- الآثار على صحة المهاجرين

٢٨- تشكل العوامل البيئية وتغير المناخ محركات رئيسية للهجرة. وقد تكون الهجرة استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ، لكنها تساهم أيضاً في زيادة المخاطر الصحية. وحسب المنظمة الدولية للهجرة، تنجم المخاطر الصحية المرتبطة بالهجرة أو التشرد عن انخفاض فرص الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات الخاصة بالرعاية الصحية؛ وفقدان الشبكات والأصول الاجتماعية؛ وغير ذلك من الآثار السلبية على توافر المحددات الأساسية للصحة وإمكانية الاستفادة منها. وفي حالة التشرد بسبب الكوارث المفاجئة، يمكن للأمراض المعدية أن تكون سبباً رئيسياً للوفيات. وغالباً ما يحدث تنقل السكان الناجم عن الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة للخطر، مما يطرح تحديات كبيرة أمام نُظم الصحة العامة وإمكانية الحصول على السلع والخدمات الصحية. وقد يعاني المهاجرون أيضاً من آثار على صحتهم العقلية، تنتج عن تشريدهم وعما قد يتعرضون له من تمييز[٤٤].

---

(٤٢) مساهمة اليونسيف.

(٤٣) مساهمة هيومن رايتس ووتش.

(٤٤) مساهمة المنظمة الدولية للهجرة.

٤- الآثار على صحة الشعوب الأصلية

٢٩- يؤثر تغير المناخ في سبل عيش الشعوب الأصلية وفي تقاليدهم، ويمكن أن تكون له انعكاسات شديدة على صحتهم البدنية والعقلية. وبالنسبة إلى العديد من الشعوب الأصلية، ترتبط صحتهم ارتباطاً مباشراً ببيئتهم المباشرة، التي كثيراً ما تشكل مصدرهم الأساسي للماء والغذاء والدواء[٤٥]. وقد بينت دراسة حديثة أجريت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن مجتمعات الشعوب الأصلية تواجه صعوبات متعددة في التكيف مع التغيرات البيئية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي وسوء الحالة الصحية. وعلى سبيل المثال، أدت التغيرات المناخية في منطقة الأنديز ومنطقة الأنديز الفرعية إلى تغيرات في تعاقب المواسم مما يؤثر في الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، والصحة، والسلامة النفسية لشعوب الأيمارا والكيتشوا[٤٦].

٣٠- وبالمثل، يتأثر الرعاة الرحل إلى حد كبير بالتغيرات في هطول الأمطار، التي تهدد قطعانهم وتخفض إنتاج الحليب وتسبب الوفاة المبكرة لصغار الماشية. ويزيد الجفاف أيضاً من الأمراض التنفسية والأمراض المتصلة بسوء التغذية والأمراض المنقولة بالمياه، مثل الكوليرا التي تؤثر بالأخص في النساء والأطفال الصغار[٤٧]. ولاحظت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الفوارق الصحية المتجذرة في العرق والإثنية يمكن أن تزيد من قابلية التأثر بتغير المناخ[٤٨]. وينطبق هذا بالأخص على العديد من الشعوب الأصلية الذين هم أكثر عرضة للعسر الاقتصادي، والتمييز، وسوء الأحوال الصحية، والذين يعتمدون في أغلب الأحيان على النظم الإيكولوجية الهشة من أجل العيش.

ثالثاً- الالتزامات والمبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنطبق في سياق تغير المناخ

٣١- تشكل حقوق الإنسان ضمانات عالمية وقانونية تحمي الأفراد والمجموعات والشعوب من أعمال وحالات إهمال تضر بحريات الإنسان الأساسية وباستحقاقاته. ويُلزِم قانون حقوق الإنسان الحكومات (أساساً) وغيرها من الجهات المسؤولة باحترام جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها وإعمالها. وتحظى حقوق الإنسان بحماية قانونية وتفرض التزامات فيما يتعلق بأعمال وإهمال الدول بالأخص بل والجهات المسؤولة الأخرى أيضاً. وتنطوي الالتزامات والمعايير والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان على القوة اللازمة لوضع سياسات ترمي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتمكن من مساءلة البلدان عن مدى وفائها بالتزاماتها في مجال المناخ.

---

(٤٥) بيان هيندو إبراهيم خلال حلقة النقاش المتعلقة بتغير المناخ والحق في الصحة.

(٤٦) انظر J. Kronik and D. Verner, *Indigenous Peoples and Climate Change in Latin America and the Caribbean* (Washington, D.C., World Bank, 2010).

(٤٧) بيان هيندو إبراهيم.

(٤٨) Smith and others, "Human health".

٣٢- ومثلما أوضح التحليل السابق، فإن لتغير المناخ الناجم عن النشاط البشري آثار سلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة. وتنشأ عن هذه الآثار التزامات ومسؤوليات في أوساط جميع الجهات المسؤولة[٤٩]. وعلى سبيل المثال، يجب على الدول خفض انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ (على سبيل المثال، التخفيف من آثار تغير المناخ) بوسائل منها اتخاذ تدابير تنظيمية، لكي تتفادى إلى أقصى حد ممكن الآثار السلبية الحالية والمستقبلية لتغير المناخ على حقوق الإنسان. وعندما تخفق جهود التخفيف من آثار تغير المناخ في حماية الحقوق حماية كافية، يجب على الدول التأكد من أن تدابير التكيف المناسبة قد اتخذت لحماية وإعمال حقوق جميع الأشخاص، ولا سيما الأكثر عرضة للخطر بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ.

٣٣- ويقتضي إطار حقوق الإنسان أن تسترشد الجهود العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الحقوق في المشاركة والحصول على المعلومات والشفافية والمساءلة والإنصاف وعدم التمييز.

٣٤- ويوضح كل من ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية أن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان تقتضي العمل الفردي والتعاون الدولي على حد سواء. وبموجب هذه الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، فإن الدول ملزمة، وهي تتصرف بشكل فردي وجماعي، بتعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة وتخصيصه من أجل الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك من أجل النهوض بالحقوق المدنية والسياسية والحق في التنمية. ويشكل عدم اعتماد تدابير معقولة لتعبئة الموارد من أجل منع الضرر المتوقع أن يلحقه تغير المناخ بحقوق الإنسان خرقاً لهذا الالتزام.

٣٥- ويدعو الإعلان المتعلق بالحق في التنمية الدول إلى أن تهيئ، من خلال عملها الفردي والجماعي، الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال جميع حقوق الإنسان، بطرق منها التعاون الدولي من أجل تزويد البلدان النامية بالوسائل والتسهيلات الملائمة لدعم تنميتها الشاملة. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن لكل فرد الحق في التمتع بمنافع العلم وتطبيقاته. ومن ثم، ينبغي لجميع الدول أن تدعم بنشاط تطوير وتبادل تكنولوجيات جديدة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٣٦- ويؤكد أيضاً الإعلان المتعلق بالحق في التنمية أن جميع البشر مسؤولون عن التنمية، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية. وتؤكد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن على الدول واجب حماية حقوق الإنسان من ضرر المؤسسات التجارية، بينما تقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية احترام حقوق الإنسان وعدم الإيذاء. وبناء على ذلك، ينبغي أن تُساءل جميع الجهات الفاعلة عن

(٤٩) انظر OHCHR, Key messages on human rights and climate change (2015), available from www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/KeyMessages_on_HR_CC.pdf.

الآثار السلبية الناجمة عن أنشطتها وأن تشارك في تحمل مسؤولية معالجة تلك الآثار[٥٠]. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تُساءل الشركات عما سببته من آثار مناخية ويجب أن تشارك بمسؤولية في إجراءات التخفيف والتكيف التي تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً.

٣٧- ويقتضي مبدآ حقوق الإنسان المتمثلان في المساواة وعدم التمييز اتخاذ إجراءات من أجل التصدي للآثار المفرطة لتغير المناخ على الفئات الأكثر تهميشاً ومن أجل معالجتها؛ وضمان أن تعود الإجراءات المناخية بالنفع على الأشخاص والجماعات والشعوب الذين يعيشون في أوضاع هشة؛ والحد من أوجه التفاوت. وينبغي للجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ ألا تؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت داخل الدول أو فيما بينها. وعلى سبيل المثال، يجب مراعاة حقوق الشعوب الأصلية مراعاة تامة تماشياً مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وينبغي عدم اتخاذ أي إجراءات يحتمل أن تؤثر في حقوقهم دون موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة. وينبغي أيضاً الحرص على إدراج منظور جنساني، بما في ذلك الجهود الرامية إلى ضمان المساواة بين الجنسين، في جميع عمليات التخطيط للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويجب توفير حماية فعالة لحقوق الأطفال والمسنين والأقليات والمهاجرين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

٣٨- ويثير الأثر غير المتناسب لتغير المناخ على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة شواغل بشأن العدالة المناخية والنزاهة والإنصاف والوصول إلى سبل الانتصاف. ويوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان أن جميع الأشخاص الذين يعانون من ضرر يلحق بحقوق الإنسان لهم الحق في الحصول على سبل انتصاف فعالة. ويجب أن تكون لدى الأشخاص المتأثرين بتغير المناخ حالياً ومستقبلاً إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف المجدية، بما فيها الآليات القضائية وغيرها من آليات الجبر. ويغطي نطاق التزامات الدول في سياق تغير المناخ والأضرار البيئية الأخرى جميع أصحاب الحقوق كما يغطي الضرر الذي يحدث داخل حدود الدول وخارجها على حد سواء. وينبغي أن تكون الدول مسؤولة أمام أصحاب الحقوق عن مساهماتها في تغير المناخ، بما في ذلك عن عدم تنظيمها بما يكفي انبعاثات المؤسسات التجارية الخاضعة لولايتها.

٣٩- ويدعو كل من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى إعمال الحق في التنمية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة على نحو عادل. وتدعو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدول إلى حماية الأجيال المقبلة واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ على أساس الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وحسب قدرات كل

(٥٠) باتت الالتزامات القانونية للدول والمؤسسات التجارية فيما يخص التصدي لتغير المناخ موضوع مزيد من التوافق في الآراء ومزيد من التحليل. انظر على سبيل المثال، مبادئ أوسلو بشأن الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ (١ آذار/مارس ٢٠١٥).

منها. ويؤثر تغير المناخ في الأشخاص في كل مكان، لكنه غالباً ما يؤثر التأثير الأشد في الأشخاص الذين لم يساهموا إلا بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة (أي الفقراء والأطفال والأجيال المقبلة). ويتطلب العدل في سياق العمل المناخي أن تعود جهود التصدي لتغير المناخ بالنفع على الأشخاص في البلدان النامية والشعوب الأصلية والأجيال المقبلة والأشخاص الآخرين الذين يعيشون في أوضاع هشة.

٤٠- وتخضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتطوير وتجري مفاوضات مستمرة بشأن تنفيذها خلال المؤتمر السنوي الذي يعقده الأطراف فيها. وتؤدي مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الشفافية والمشاركة والمساءلة دوراً هاماً في هذه المفاوضات والعمليات المتصلة بها[٥١]. وبغية كفالة التنمية المستدامة وتوفير الآليات الملائمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ينبغي أن تقوم المفاوضات المتعلقة بالمناخ على المشاركة والشفافية. وينبغي أن يحدد إطار قائم على الحقوق شكل الالتزامات الأساسية للأطراف وكذلك شكل العمليات التي يجري من خلالها الاتفاق على هذه الالتزامات والوفاء بها.

٤١- ويكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من صكوك حقوق الإنسان، مثل إعلان الحق في التنمية، لجميع الأشخاص الحق في المشاركة الحرة والفعالة والمجدية والمستنيرة في الشؤون العامة. وينبغي إيلاء عناية خاصة للتقيد بالتزامات حقوق الإنسان المناسبة المتصلة بمشاركة الأشخاص والمجموعات والشعوب الموجودين في أوضاع هشة أثناء عمليات صنع القرار، كما ينبغي كفالة عدم تأثير جهود التكيف والتخفيف بصورة سلبية في الأشخاص الذين يُفترض أن تعود عليهم بالنفع. وفيما يتعلق بالقضايا البيئية، توفر الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، نموذجاً محتملاً لتعزيز الحوكمة البيئية الجيدة وتناول الحقوق المترابطة المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة في الشؤون العامة والوصول إلى العدالة[٥٢].

رابعاً- تغير المناخ والحق في الصحة

٤٢- تشكل حماية جميع حقوق الإنسان من أثر تغير المناخ أمراً أساسياً لحماية الحق في الصحة. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد على المستوى الدولي بالصلات المحددة القائمة بين تغير المناخ وحق الإنسان في الصحة. ويقر بعناصر هذه العلاقة نص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعرِّف المادة ١ من هذه الاتفاقية الآثار السلبية لتغير المناخ بأنها التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على صحة الإنسان ورفاهه. وتدعو المادة ٣ الأطراف في الاتفاقية إلى اتخاذ تدابير للحد من أسباب تغير المناخ والتقليل

(٥١) في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) تأكيد لهذه المبادئ في سياق القضايا البيئية.

(٥٢) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

إلى أدنى حد من آثاره الضارة، بما في ذلك في مجال الصحة. كما تدعو المادة ٤ الأطراف إلى التقليل إلى أدنى حد من انعكاسات مشاريع وتدابير التخفيف والتكيف التي تضطلع بها على الصحة العامة، من خلال استخدام أدوات مناسبة مثل تقييمات الأثر. وأُشير مباشرة إلى حقوق الإنسان للمرة الأولى في سياق الاتفاقية في عام ٢٠١٠ في المقرر ١/م أ-١٦، الذي أحال فيه مؤتمر الأطراف إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٠ الذي يعترف فيه المجلس بالآثار الضارة لتغير المناخ على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. ويشدد ذلك المقرر على أن الأطراف في الاتفاقية ينبغي أن تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً في سياق جميع الإجراءات المتصلة بتغير المناخ.

٤٣- وأفضت المفاوضات والمناقشات اللاحقة إلى إدراج لغة حقوق الإنسان في النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين. وتحيل نتائج الدورة الحادية والعشرين إلى نتائج الدورة السادسة عشرة، التي شملت الصحة بوصفها قطاعاً ذا أولوية فيما يخص التكيف، وتتضمن إشارات صريحة إلى الحق في الصحة في ديباجة مقررها وديباجة اتفاق باريس. وتشدد تلك النتائج على أهمية المنافع الصحية المشتركة في الفرع المتعلق بالعمل المعزز قبل عام ٢٠٢٠. ويدعو اتفاق باريس أيضاً الدول إلى احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها، بما فيها الحق في الصحة، في سياق الإجراءات المناخية التي يتخذها كل منها.

٤٤- والحق في الصحة هو حق محمي صراحة في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُلزَم البلدان التي صادقت على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بتغير المناخ و/أو بالحق في الصحة بتنفيذ هذه الصكوك وبترجمة التزاماتها إلى قوانين وطنية.

٤٥- وبالتالي، فإن على الدول التزامات واضحة باتخاذ التدابير اللازمة لمنع ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على الحق في الصحة، بما في ذلك على المحددات البيئية والاجتماعية للصحة. وقد سلمت بهذا صراحة لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ١٥(٢٠١٣) بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، الذي تدعو فيه اللجنة الدول إلى اتخاذ تدابير من أجل التصدي للأخطار والمخاطر التي تهدد صحة الطفل في جميع الأماكن بسبب تلوث البيئة المحلية، وإلى تنفيذ تدخلات بيئية "ينبغي أن تعالج جملة أمور منها تغير المناخ لأنه يشكل أحد أشد الأخطار المحدقة بصحة الطفل ويؤدي إلى تفاقم الفوارق الصحية". ولأن تغير المناخ يؤثر تأثيراً غير متناسب في حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، يكتسي مبدآ المساواة وعدم التمييز أهمية خاصة في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، حيث يقتضيان من الدول ضمان أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية متاحة وفي المتناول ومقبولة وجيدة النوعية. وفي سياق التشرد بسبب المناخ، على سبيل المثال، يقتضي الحق في الصحة من الدول

وضع وتنفيذ استراتيجيات للصحة العامة تشمل جميع فئات المجتمع وتعطي الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة، بمن فيهم المهاجرون[٥٣].

خامساً- الأخذ بنهج قائم على الحقوق بشأن الصحة والعمل المناخي

٤٦- يؤكد كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التزامات الدول باتباع نهج قائم على الحقوق فيما يخص التنمية والعمل المناخي. ويجب الآن الوفاء بهذه الالتزامات. ويقدم الإعلان بشأن الحق في التنمية وبيان التفاهم المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن النُهج القائمة على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي والبرمجة الإنمائية خريطة طريق للقيام بذلك[٥٤]. ويحلل النهج القائم على الحقوق الالتزامات وأوجه التفاوت وأوجه الضعف ويسعى إلى معالجة الممارسات التمييزية والتوزيعات غير المتساوية للسلطة. ويرسخ هذا النهج الخطط والسياسات والبرامج في منظومة من الحقوق وما يقابلها من الواجبات التي يحددها القانون الدولي. ويتسم هذا النهج بالسمات الأساسية التالية:

(أ) عند وضع السياسات والبرامج، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو إعمال حقوق الإنسان؛

(ب) يجب تحديد أصحاب الحقوق وتحديد استحقاقاتهم لتعزيز قدرتهم على التقدم بمطالبات وضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرارات ذات الصلة؛

(ج) يجب إبراز الجهات المسؤولة وما عليها من التزامات لضمان مساءلتها؛

(د) ينبغي أن تسترشد جميع السياسات والبرامج بالمبادئ والمعايير المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان.

٤٧- وينبغي إدماج هذا النهج في أي إجراء من إجراءات التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره، مثل تشجيع مصادر الطاقة البديلة، والحفاظ على الغابات، ومشاريع غرس الأشجار، ومخططات إعادة التوطين. ويجب أن يشارك المتأثرون من الأفراد والجماعات، دون تمييز، في تصميم المشاريع وتنفيذها. ويجب أن تكون لديهم إمكانية الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة وسبل الانتصاف في حال انتهاك حقوقهم. وتتطلب العدالة المناخية الأخذ بنهج قائم على الحقوق في العمل المناخي، يرتكز على مبادئ الإنصاف والمساءلة والمساواة والشمولية والتضامن. وهذه المبادئ أساسية في توجيه الدعم المقدم إلى البلدان النامية،

(٥٣) مساهمة المنظمة الدولية للهجرة.

(٥٤) انظر http://hrbaportal.org/the-human-rights-based-approach-to-development-cooperation-towards-a-common-understanding-among-un-agencies.

بما يشمل المساعدة المالية والتكنولوجية. وأمام تغير المناخ، يجب أن توفَّر الحماية لحقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ويجب أن يحصل هؤلاء على إمكانية الاستفادة من تدابير التكيف والقدرة على التأقلم، وأن يحظوا بدعم المجتمع الدولي.

٤٨- والأهم هو أن مجرد التركيز على أن تحترم إجراءات التصدي لتغير المناخ حقوق الإنسان ليس كافياً. فالأخذ بنهج قائم على الحقوق يقتضي من الدول أن تتخذ إجراءات إيجابية من أجل احترام كافة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ومن أجل حمايتها وتعزيزها وإعمالها. ويشكل عدم منع الضرر المتوقع أن يلحق بحقوق الإنسان نتيجة تغير المناخ، أو عدم القيام على الأقل بتعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة سعياً إلى منعه، خرقاً لذلك الالتزام. وينبغي أن يركز العمل على حماية حقوق جميع الأشخاص المعرضين للتأثر بتغير المناخ. وتدعو مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في إعلان الحق في التنمية وغيره من الصكوك إلى أن يكون هذا العمل المناخي فردياً وجماعياً على حد سواء وأن يعود بالفائدة على جميع الأشخاص، لا سيما الأكثر تهميشاً.

٤٩- وتتناول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمزيد من التفصيل الحاجة إلى العمل المناخي المنصف، حيث تدعو الدول إلى التصدي لتغير المناخ وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وحسب قدرات كل منها لكي يعود ذلك بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة(٥٥). وتقتضي التزامات الدول التعاون الدولي، بما فيه الدعم المالي والتقني وبناء القدرات، لتحقيق تنمية مستدامة ومتأقلمة مع المناخ ومنخفضة الكربون، مع الحد بسرعة من انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت نفسه. ومن خلال إدماج حقوق الإنسان في الإجراءات والسياسات المناخية وتمكين الأشخاص من المشاركة في صياغة السياسات، يمكن للدول أن تعزز الاستدامة وتسائل الجهات المسؤولة عن أفعالها. وسيؤدي هذا بدوره إلى تعزيز الاتساق وتناسق السياسات والتمتع بجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الصحة.

٥٠- ويدعو إي إطار قائم على حقوق الإنسان من أجل إعمال الحق في الصحة الحكومات الوطنية إلى ضمان توافر المرافق والسلع والخدمات الصحية بالقدر الكافي، وإمكانية الوصول إليها مادياً، وإتاحتها بأسعار معقولة على أساس عدم التمييز. ومن الضروري أيضاً أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مراعية لنوع الجنس، وملائمة للسياق الثقافي، ومناسبة من الناحيتين العلمية والطبية، وجيدة النوعية، ومتقيدة بأخلاقيات الطب. وينبغي أن تكون جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة قادرة على المشاركة، من خلال عمليات شفافة، في وضع سياسات الصحة وتنفيذها. وينبغي مساءلة السلطات الصحية وغيرها من الجهات المسؤولة عن مدى وفائها بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال الصحة العامة، وذلك بطرق منها إتاحة إمكانية التماس سبل انتصاف فعالة عبر آليات الشكاوى أو غيرها من سبل الجبر. ويراعي النهج القائم على حقوق الإنسان أيضاً العديد من العوامل التي تؤثر في التمتع بالحق في الصحة – أي المحددات الأساسية للصحة – ويشملها، ومنها مثلاً إمكانية الحصول على مياه الشرب

(٥٥) انظر أيضاً اتفاق باريس.

المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة، والإمداد بما يكفي من الغذاء المأمون والتغذية، والظروف المهنية والبيئية الصحية، والسكن اللائق[٥٦].

٥١- ولا يشكل الأخذ بنهج قائم على الحقوق في العمل المناخي واجباً قانونياً وأخلاقياً فحسب، بل إنه يتصدى أيضاً للآثار السلبية لتغير المناخ على الصحة ويحول دون تقويض جميع حقوق الإنسان جراء جهود التخفيف والتكيف. ومن شأن المساءلة والشفافية والمشاركة الهادفة والمستنيرة أن تعزز جهود التخفيف والتكيف، بجعلها أكثر طموحاً وفعالية وشمولاً واستجابة وتعاوناً وبالتأكد من أنها لا تغفل أحداً. وبينما سيكون أثر تغير المناخ على الصحة سلبياً إلى حد بعيد، قد يشكل التصدي لتغير المناخ أيضاً فرصة هامة للنهوض بالصحة على المستوى العالمي[٥٧]. وقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى وجود إمكانية هائلة لتحقيق منافع مشتركة مع قطاع الصحة نتيجة سياسات التصدي لتغير المناخ[٥٨]. ويؤدي النهج القائم على الحقوق دوراً أساسياً في تحديد وتنفيذ الإجراءات المناخية الفعالة التي تعود بالنفع على الناس وعلى كوكب الأرض.

٥٢- وعلى سبيل المثال، بينت دراسة أجراها معهد الموارد العالمية أن من شأن الاعتراف القانوني بحقوق المجتمعات المحلية في الغابات أن يحد بشكل كبير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إزالة الغابات[٥٩]. والأهم هو أن مثل هذه الإجراءات تحمي أيضاً سبل العيش التقليدية وإمكانية الحصول على الأغذية والأدوية التقليدية التي فيها منافع صحية للمجتمعات المحلية. وهكذا، يمكن للنهج القائم على الحقوق أن يعالج المسائل الشاملة المتعلقة بالصحة، والتنمية المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، مع تمكين الأشخاص الأكثر تهميشاً في الوقت نفسه. ولا بد للدول من استخدام نهج قائمة على الحقوق في جميع جوانب العمل المناخي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، إذا أرادت الوفاء بنجاح بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتصدي بفعالية للتهديد الذي يطرحه تغير المناخ.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٣- المشاركون في حلقة النقاش المتعلقة بتغير المناخ والحق في الصحة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان ومن لبوا الدعوة إلى تقديم مساهمات في هذه الدراسة اتفقوا إلى حد كبير على أن لتغير المناخ آثاراً سلبية كبيرة على التمتع بأعلى مستوى ممكن من

(٥٦) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٤(٢٠٠٠) المتعلق بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، الفقرتان ٤ و١١.

(٥٧) *Lancet* Commission, "Health and climate change".

(٥٨) انظر WHO, "Promoting health while mitigating climate change", Technical briefing for the World Health Organization Conference on Health and Climate Change، (٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٥٩) انظر C. Stevens and others, *Securing Rights, Combating Climate Change: How Strengthening Community Forest Rights Mitigates Climate Change* (World Resources Institute, 2014).

الصحة البدنية والعقلية. وبغية إعمال الحق في الصحة، على الحكومات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الدوليين والأفراد التعاون من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

٥٤- ويساهم تغير المناخ بصورة مباشرة في انتهاك حقوق الإنسان، ولذلك يقع على عاتق الدول التزام إيجابي باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وبمنع آثاره السلبية على حقوق الإنسان؛ وبالتأكد من أن لدى جميع الأشخاص، ولا سيما من يعيشون في أوضاع هشة، القدرة الكافية على التكيف مع تغير الظروف المناخية؛ وبتنظيم القطاع الخاص من أجل التخفيف من مساهمته في تغير المناخ وضمان احترام حقوق الإنسان.

٥٥- وسوف تزداد الآثار السلبية لتغير المناخ على الصحة إلى حد كبير مع كل زيادة تدريجية في الاحترار. ولذلك ينبغي أن يكون هدف كل عمل مناخي هو حصر ارتفاع درجات الحرارة إلى أقصى حد ممكن وتحقيق الهدف المتمثل في حد ارتفاع درجات الحرارة في ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. ولن تحتاج حماية الحق في الصحة من تغير المناخ إلى تحديد هدف طموح وتحقيقه فحسب، بل ستحتاج أيضاً إلى اتخاذ تدابير للتخفيف والتكيف قائمة على الحقوق ومتسمة بالفعالية والمشاركة وفيها فائدة للضعفاء.

٥٦- ويبدأ ذلك بوضع قوانين وسياسات فعالة على جميع المستويات وينتهي بالرصد والتنفيذ على نحو فعال. وقد أفادت دول عديدة بأن لديها حماية دستورية للصحة والبيئة وبأنها تستخدم تدابير محددة تركز على التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على صحة الإنسان والتكيف معها. ولا بد من مواصلة تحليل تلك السياسات والإجراءات لتحديد الممارسات الجيدة وتشجيعها. وينبغي للدول إدماج السياسات المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان في خطط عملها الوطنية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وفي المساهمات المعتزمة المقررة وطنياً التي تقدَّم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي السياسات والإجراءات المناخية الأخرى على جميع المستويات. وينبغي للدول تحسين التعاون الشامل لجميع القطاعات وتصميم أطر متخصصة للتصدي للأخطار المتصلة بتغير المناخ التي تهدد الصحة.

٥٧- ولضمان قدرة السكان على التأقلم مع تغير المناخ، ينبغي للدول أيضاً اتخاذ تدابير من أجل إنشاء نظم وهياكل أساسية صحية مستدامة وقادرة على التأقلم، بما يشمل تلك الخاصة بالمياه والصرف الصحي، ومن أجل الوفاء بالتزاماتها الأساسية الدنيا فيما يتعلق بالحق في الصحة[٦٠]، وذلك بطرق منها تعزيز التغطية الصحية الشاملة ورفع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.

(٦٠) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٤، الفقرة ٤٣.

٥٨- ويتطلب العمل المناخي الفعال القائم على الحقوق مؤسسات وعمليات مفتوحة وتشاركية، فضلاً عن قياسات دقيقة وشفافة لانبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ، بما في ذلك آثاره. وينبغي للدول أن تتيح لعامة الجمهور معلومات الإنذار المبكر بشأن التأثيرات المناخية والكوارث الطبيعية وأن تسهل الحصول عليها. وينبغي أن تكون خطط التكيف والتخفيف علنية وينبغي تمويلها بشفافية وتصميمها بالتشاور مع المجموعات المتأثرة. ويجب أن تشارك الفئات الضعيفة في الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في السياسات المناخية وأن تُمكَّن من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره، بما في ذلك في جميع العمليات والآليات المناسبة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي تعزيز التثقيف بشأن الصحة والمناخ لتسهيل المشاركة الهادفة والمستنيرة لتلك الفئات. ويجب أن تتأكد تقييمات الأثر من أن الإجراءات المناخية تحترم حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة(٦١). وفضلاً عن ذلك، ينبغي للدول وضع مؤشرات لحقوق الإنسان ذات الصلة ورصدها في سياق تغير المناخ؛ والاحتفاظ ببيانات مصنفة لتعقب آثار تغير المناخ المتنوعة على مختلف المجموعات السكانية؛ وتيسير العمل المناخي الفعال المتقيد بالحقوق.

٥٩- وينبغي لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أن تركز على الإنسان، وأن تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تضمن حقوق الأشخاص والمجموعات والشعوب الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال والسكان الأصليون والمهاجرون والفقراء. وينبغي للدول وضع نهج قائم على الحقوق بشأن الهجرة البيئية من خلال إدماج تغير المناخ وصحة المهاجرين في خططها وسياساتها المتعلقة بالتنمية والصحة والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. ولضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ينبغي للدول أن تشجع مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار، بما فيها تلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التأقلم؛ وأن تحسن فرص وصول المرأة إلى التعليم والأراضي والتكنولوجيا والقروض والحماية الاجتماعية والنظم الصحية القادرة على التأقلم. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير من أجل حماية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وأراضي هذه الشعوب ومواردها وضمان مشاركتها في عمليات صنع القرار ذات الصلة.

٦٠- وينبغي أن تكون حماية الصحة أولوية من أولويات الاستثمار في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وينبغي أن تستهدف الجهود المبذولة الاستفادة من المنافع المشتركة للمناخ والصحة التي تؤدي بشكل مباشر إلى الحد من اعتلال الصحة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التأقلم، والتخفيف من حدة الفقر، ومعالجة عدم

(٦١) انظر المادة ٤ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي (تلزم الدول بأخذ آثار ما تضطلع به من أنشطة التخفيف والتكيف في الحسبان).

المساواة على الصعيد العالمي. ويمكن أن تشمل هذه الجهود، على سبيل المثال، تدابير ترمي إلى: خفض الانبعاثات المحلية من ملوثات الهواء الناجمة عن أنظمة الطاقة، من خلال تحسين كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة النظيفة؛ وتعزيز شبكات النقل النشطة التي تؤدي إلى تخفيض الانبعاثات وتحسين الصحة؛ والانتقال من استهلاك المنتجات الحيوانية إلى استهلاك وجبات غذائية أكثر استدامة وأفضل للصحة؛ وتوفير إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة بأساليب حديثة؛ وحماية ملكية المجتمعات المحلية للأراضي[٦٢]. وفي المقابل، يجب التأكد من أن العمل المناخي لا يؤثر سلباً في حقوق الإنسان مثلما يحدث أحياناً عندما يتعلق الأمر بالوقود الحيوي والأمن الغذائي أو التشريد والسدود الكهرومائية على سبيل المثال.

٦١- وينبغي للدول تعزيز التعاون والمساعدة الإنمائية على أساس مبدأي المساواة والمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة من أجل ضمان توفير التمويل الكافي لتدابير التكيف، والبحوث المتصلة به، التي تساعد البلدان الأفقر والأشخاص والمجموعات والشعوب الأكثر عرضة للخطر. وقد تشمل التدابير المحددة ما يلي: المساواة في الحصول على التكنولوجيا، بما في ذلك تخفيض معايير الملكية الفكرية وتسهيل نقل التكنولوجيا، عند الاقتضاء؛ وجهود التخفيف من الفقر المحددة الأهداف؛ وإنشاء صندوق خاص للعدالة المناخية بغية تمويل تنفيذ سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بأموال من القطاعين العام والخاص معاً. وينبغي تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز البحث والتطوير فيما يخص جملة أمور منها جمع البيانات اللازمة للتصدي بطرق فعالة وفي الوقت المناسب للآثار السلبية لتغير المناخ على المحددات الأساسية للصحة؛ وتشخيص الأمراض ومعالجتها ومكافحة نواقل الأمراض؛ والمحاصيل القادرة على التأقلم مع تغير المناخ؛ ومصادر الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة؛ والروابط بين صحة البيئة وصحة الحيوان وصحة الإنسان. وينبغي للتمويل المتعلق بالمناخ وإجراءات التكيف دعم التدابير الفعالة التي تجلب منافع مشتركة لا سيما للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وفي البلدان النامية. وينبغي أن يكون التمويل المتعلق بالمناخ ابتكارياً، وطويل الأمد، وأن يُضاف إلى التمويل القائم المتعلق بالحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٢- ومن الأساسي أيضاً تعزيز آليات التصدي للخسائر والأضرار ومساءلة القطاعين العام والخاص على حد سواء عن أعمالهما. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، الجمع بين التحليل والعمل بغية تعزيز سبل الانتصاف من الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان وأوجه القصور المنهجية ذات الصلة بتغير المناخ. ويجب أيضاً أن تضطلع المحاكم والمؤسسات القانونية الأخرى بدور في حماية الفئات الأكثر ضعفاً وضمان المساءلة وتوفير سبل الحصول على الجبر.

(٦٢) انظر على سبيل المثال Smith and others, "Human health".

٦٣- **ولا بد أن تكون مواجهة الطوارئ شاملة وأن تغطي مجموعة واسعة من المجالات مثل الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية والإعاقة والخسائر والأضرار. وينبغي أن تشمل المساعدة في حالات الطوارئ تدابير الحماية الاجتماعية المباشرة، مثل دعم الأسعار، وبرامج الغذاء، وبرامج التوظيف، وبرامج إعادة التدريب، والقروض للسكان الضعفاء، وحزم خاصة من أجل تغذية الأطفال ومن أجل الصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي للدول أن تنشئ، في جملة أمور، نظماً للإنذار المبكر؛ وأن تستخدم سبل الرصد المجتمعي، بما فيها المعارف التقليدية؛ وأن تعزز القدرات على مواجهة الطوارئ؛ وأن تحسن تنسيق الجهود لمعالجة مسألة الهجرة بسبب تغير المناخ وحماية حق المهاجرين في الصحة في سياق إجراءات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف.**

٦٤- **ولا بد لسياسات حقوق الإنسان وسياسات تغير المناخ وسياسات التنمية، والخبراء المختصين، من دعم العمل المناخي القائم على الحقوق. ويمكن لصكوك مثل تعهد جنيف بحقوق الإنسان ضمن الإجراءات المتعلقة بالمناخ أن توفر وسيلة للمضي قدماً في تحقيق هذا الهدف. وينبغي للدول التي لم توقِّع بعد على هذا التعهد أن تنظر في التوقيع عليه. وينبغي تعبئة آليات حقوق الإنسان لرصد الالتزامات المناخية، بطرق منها بحث آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل ومن جانب هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الصحة العالمية العمل معاً، وجنباً إلى جنب مع الشركاء الآخرين المعنيين ومع الدول، من أجل وضع أدوات وتعزيز السياسات المناخية التي تعود بالنفع على الناس وعلى كوكب الأرض، ومواصلة الوفاء بالالتزامات ذات الصلة مثل تلك التي يتضمنها برنامج عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث، واتفاق باريس.**